الأنباء
الخميس 2010-07-01 العدد 12918

مجلس الوزراء ينوّه بإلقاء القبض على عملاء لإسرائيل ويستعجل التحقيقات والأحكام

عمل الطوارئ يستدعي تنسيقا مع الجيش وتعزيزه جنوبا بموجب ١٧٠١

شدد مجلس الوزراء على أن عمل قوات الأمم المتحدة في الجنوب يستدعي تنسيقاً مع الجيش وتنفيذاً مشتركاً، ويتطلب كذلك تعزيزاً للجيش اللبناني في الجنوب وهو ما يجري العمل على تحقيقه، ونوّه بما أنجزته الأجهزة الأمنية المختصة في إلقاء القبض على عملاء اسرائيل، وجرى التشديد أيضاً على أهمية الإسراع في التحقيقات وفي إصدار الأحكام القضائية.

ترأس رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري عصر أمس جلسة مجلس الوزراء العادية في حضور جميع الوزراء. بعد انتهاء الجلسة أدلى وزير الإعلام طارق متري بالمعلومات الرسمية الآتية: «عقد مجلس الوزراء جلسة في السراي الكبير برئاسة الرئيس الحريري وفي حضور جميع الوزراء. استهل الرئيس الحريري الاجتماع بالاشارة الى اللقاء الذي عقد في السراي وورش العمل التي تلته وموضوعها تحسين بيئة الأعمال، حيث جرى تقديم اقتراحات من قطاعات مختلفة لا سيما ما يتعلق منها بإنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة، وابرز ضرورة متابعة العمل في تحديد الإجراءات او القوانين التي من شأنها ان توفر ذلك التيسير.

ووافق مجلس الوزراء على تأليف لجنة وزارية لهذا الغرض برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية وزراء المالية والاقتصاد والعدل والعمل والتنمية الإدارية والداخلية. بعد ذلك ذَكر الرئيس الحريري مجلس الوزراء ان الحكومة وافقت في العام الماضي على ترسيم حدود لبنان البحرية في المياه الإقليمية، بحسب معاهدة البحار الدولية، وبناءً على ذلك شدد انه يترتب علينا إرسال الخرائط اللازمة الى الأمم المتحدة لإيداعها عندها، وكلف مجلس الوزراء وزارة الخارجية القيام بهذه المهمة.

وتحدث عن مهمة الوفد العسكري في الأمم المتحدة لجهة اطلاع مجلس الأمن على الانتهاكات الإسرائيلية للسيادة اللبنانية ولخرق القرار ١٧٠١، مؤكدا ان هذا الوفد قام بعمل جيد وذي صدد ايجابي، وأضاف غير ان بعض ما سرب ونشر في هذا الصدد في عدد من وسائل الإعلام، لا يسهم في انجاح متابعة هذه المهمة بل على العكس من ذلك يسيء إليها. وفي سياق متصل تأتي الشكوى التي رفعها لبنان الى مجلس الأمن حول اختطاف المواطن اللبناني عماد حسن عطوي.

وجرت مناقشة عامة في مجلس الوزراء حول الاوضاع الراهنة والاحداث والحوادث الاخيرة، وجرى التشديد على ان عمل قوات الامم المتحدة في الجنوب يستدعي تنسيقا مع الجيش وتنفيذا مشتركا، ويتطلب ذلك تعزيزا للجيش اللبناني في الجنوب وهو ما يجري العمل على تحقيقه. ثم جرى التنويه بما انجزته الاجهزة المختصة في القاء القبض على عملاء اسرائيل، وجرى التشديد ايضا على اهمية الاسراع في التحقيقات وفي اصدار الاحكام القضائية.

واكد وزير الدفاع ان ما صدر في وسائل الاعلام عن الجاسوس الذي تم توقيفه منذ ايام يتضمن معلومات خاطئة، واخرى تفتقر الى الدقة، مما يسيء الى عمل الاجهزة المختصة والى مسار التحقيق وفاعلية عمل تلك الاجهزة المختصة.

وفي السياق ذاته لفت وزير الاتصالات الى ضرورة الاستعجال لاعتماد أفضل الصيغ الممكنة لتأمين الحصانة لشبكة الاتصالات حماية لأمن البلد.

ووضع رئيس مجلس الوزراء المجتمعين في جو لقائه مع اساتذة التعليم الثانوي المضربين، واستعداده لمتابعة الحوار معهم للوصول الى اتفاق بشأن المطالب المرفوعة. وقبل مجلس الوزراء استقالة رئيس الهيئة الناظمة للاتصالات الدكتور كمال شحادة. ثم ناقش مجلس الوزراء مختلف البنود الواردة في جدول اعماله واتخذ بشأنها القرارات المناسبة.

الرئيس الحريري مترئساً جلسة مجلس الوزراء في السراي (تصوير: دالاتي ونهرا)

حوار

ورداً على سؤال: كانت الأجواء تشير الى حل لموضوع الأساتذة فماذا حصل، قال: يمكن انه في بداية الجلسة ، كانت هذه توقعات وزير التربية، ولكن ما حصل انه تم نقاش شارك فيه كل الوزراء بدءاً من وزير التربية ومعظم الوزراء شاركوا في هذا النقاش، لكن الاهم ان رئيس مجلس الوزراء قال ان الجو في حواره مع الاساتذة المضربين كان ايجابيا، وانه مستعد لمتابعة هذا الحوار وصولا لاتفاق مرضي، وتبادلنا الرأي، ولكن البت النهائي في اي صيغة تسوية او حل هي ستكون نتيجة لقاء الرئيس الحريري مع وفد من رابطة اساتذة التعليم الثانوي.

و عن موعد اللقاء قال: قريبا.

وقال رداً على سؤال: نحن لسنا سلطة قضائية، مجلس الوزراء قال يجب الاسراع في التحقيقات والإسراع في اصدار الاحكام القضائية، لان البعض كان يقول ان مسألة في هذه الخطورة وفي هذه الاهمية، وهذا رأي الجميع ولو ان البعض عبر عنه، لكن رأي الجميع ان مسألة في هذه الخطورة وفي هذه الاهمية يجب الاسراع في انجاز التحقيقات فيها ويجب ان تكون العملية القضائية سريعة، لكن مجلس الوزراء طبعا لا يبحث في الاحكام القضائية نفسها، هذا عمل القضاء. لكن مسألة في هذه الخطورة معروف كيف تتعامل القوانين اللبنانية مع العملاء.

وعن قول رئيس الجمهورية انه سيوقع اي حكم بالاعدام يصله، قال: رئيس الجمهورية قال اذا وصله مرسوم يوقعه وهذا حقه، وهو امر طبيعي، مجلس الوزراء لن يأتي اليه مرسوم.

ورداً على سؤال: لم نشهد اي حكم اعدام بالعملاء سابقا، فهل سنشهد اليوم احكاما بالاعدام على العملاء، قال: هناك طريقة، يصدر حكم عن المحكمة بعد ذلك يحال الى وزير العدل الذي يحيله بدوره الى رئيس الحكومة ومن ثم الى رئيس الجمهورية.

أضاف: قلنا بضرورة الإسراع في انجاز التحقيقات، وفي اصدار الاحكام القضائية، وبالطبع مجلس الوزراء لا يستطيع الا ان يكون مع تنفيذ الاحكام القضائية. لكن ما قيل، والصيغة التي اتت في بعض وسائل الاعلام كما قيل لي وانا في مجلس الوزراء ليست دقيقة، مجلس الوزراء لا يأخذ قرارا بالاعدام، المحكمة هي التي تصدر حكما بالاعدام، مجلس الوزراء يستطيع ان يقول انه يجب ان نسرع في التحقيقات ونسرع في إصدار الأحكام القضائية، وبالطبع نسرع في تنفيذ الاحكام القضائية التي يصدرها القضاء، هذا ما قام به مجلس الوزراء، لم يتوقف بالتفصيل عند كل حالة بحالتها ولم تكن الجلسة مخصصة لهذا الامر.

وهل تم طرح موضوع الاعتداء على «اليونيفيل» في الجنوب، قال: جرى نقاش في الموضوع لكن انا لخصت النقاش بجملة وهي الاهم، انه يجب ان يكون هناك تنسيق دائم بين القوات الدولية والجيش اللبناني، والقرار ١٧٠١ في المادة ١١ منه يذكر اربع مرات، التعاون مع الجيش اللبناني والتنسيق مع الحكومة اللبنانية.

وعن قرار الحكومة الإسرائيلية الانسحاب من القسم الشرقي من الغجر، قال: الحقيقة لم نتحدث بالتفصيل عن هذه القضية في هذه الجلسة.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"